

منظمات دولية تقاضي الإمارات وال السعودية



أعلنت منظمة "أفدي" الدولية أنها ستقاضي دول التحالف العربي كإمارات و السعودية أمام القضاء الوطني الدولي بتهم التعذيب والقتل خارج إطار القانون وغيرها من الجرائم التي ترتكب في اليمن، خاصة أمام الدول التي يتمتع قضاها بالاختصاص الدولي الشامل.

وأضافت المنظمة أمس ان الاستهداف الممنهج والمستمر للمدنيين في اليمن عبر غارات جوية إماراتية و سعودية داخل المناطق الاهلية بالسكان وكذا الهجمات العشوائية الأخرى لمختلف أطراف الصراع، واستعمال الأسلحة المحظورة دولياً، وتدمير البنية التحتية والمنشآت المدنية العامة، والاجهاز على قطاعي الصحة والتعليم، يدل على غياب شبه تام لتدخل واضح وعملي لمؤسسات المجتمع الدولي لوقف هذه الجرائم والانتهاكات المتكررة لقواعد القانون الدولي الإنساني.

وأوضحت المنظمة أن الإمارات و السعودية، يضعان أنفسهما فوق القانون ويواصلان انتهاكه رغم نداءات المنظمات الحقوقية والإنسانية لإيقاف هذا العدوان واستهداف المدنيين في اليمن، محذرة من تفاقم الوضع الإنساني الكارثي الذي وصل إليه اليمن.

ونبهت العالم الحر الى الكوارث التي يعيشها الشعب اليمني يوميا من أمراض كالكوليرا وغيرها الى قلة الغداء والماء الصالح للشرب، الى التقتيل الممنهج والبطئ الذي دشّنته المملكة العربية السعودية قبل ايّام عبر إغلاق كل المنافذ ومنع وصول المساعدات الغذائية والقوافل الطبية رغم مناشدة الأمم المتحدة لدول التحالف ليرفع هذا الحصار لتجنب المزيد من الكوارث الإنسانية في اليمن، وقرار الاغلاق هذا تعتبره في المنظمة عقابا جماعيا غير قانوني بموجب المادة 75 من اتفاقية جنيف يستوجب تدخل مجلس الأمن وباقى المؤسسات الدولية الرسمية لايقافه مع فرض عقوبات على التحالف العربي.

وقدمت أفادى عدة توصيات عاجلة منها الدعوة إلى تحقيق دولي عاجل مستقل وموثوق في انتهاكات قوانين الحرب باليمن. ودعوة أطراف الصراع لتسوية سياسة عاجلة لتجنب اليمن المزيد من الضحايا والدمار. ووقف التعذيب وسوء المعاملة للمحتجزين لدى كل أطراف الصراع، والمطالبة بإطلاق سراح المختطفين والمعتقلين لدى مختلف الجماعات المسلحة.

كما طالبت المنظمة بمساءلة دولة الإمارات العربية المتحدة عن انتهاكات الممنهجه الواسعة النطاق التي تقوم بها ميليشيات مرتبطة بها، منها استهداف المدنيين بعمليات الخطف والاعدام خارج إطار القانون. ودعوة مجلس الامن التدخل لمنع السعودية من استعمال الأسلحة الحارقة والذخائر العنقودية المحرمة دوليا. وكذا رفع القيود غير القانونية من كل أطراف الصراع على المساعدات الإنسانية، والسماح لدخول القوافل الطبية للمناطق المدنية المحاصرة من طرف قوات صالح والحوثي. ومحاسبة المتورطين في جرائم الاعتقال التعسفي والاخفاء القسري والتعذيب والقتل في الحجز.

وأوضحت أنه من الضروري توفير حماية كافية للمدنيين وبالاخص الاطفال وخاصة الفتيان اللواتي يواجهن التمييز والقيود المشددة كجهن في التمدرس، والتنقل في مناطق سيطرة الجماعات المسلحة. كما دعت للتدخل الفوري لحل أزمة النزوح داخليا، والمعاناة اليومية للشعب اليمني.

وطالبت أفادى الولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة برفع الدعم العسكري والاستخباراتي للتحالف العربي الذي تقوده السعودية. وناشدت التحالف العربي الذي تقوده السعودية إلى انهاء الحصار المشدد على المنافذ الذي فرض منذ يوم السبت 4 نوفمبر الجاري لمنع وصول المساعدات الإنسانية مما يهدد حياة نحو سبعة ملايين يمني يعيشون شبح المعاشرة.

